مقالة بحثية

QAUSRJ
مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة
Queen Arwa University Scientific Refereed Journal

ظاهرة الفساد الاقتصادي وأثرها على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية

في ضوء مؤشرات منظمة الشفافية العالمية

د. عمار رياض المومني
امين مكتب الإصلاح الأسري، دائرة قاضي القضاة، الاردن

2023

بيانات البحث:	
الناشر	جامعة الملكة أروى
DOI	10.58963/qausrj.v1i26.162
P-ISSN	2226-5759
E-ISSN	2959-3050
تاريخ الاستقبال	15/ اكتوبر / 2023م
تاريخ القبول	25/ نوفمبر / 2023م
تاريخ النشر	14/ ديسمبر / 2023م
الحقوق الفكرية ©	(CC BY 4.0)
لغة نشر المقال	اللغة العربية

طريقة الاقتباس:
المومني د. ر. (2023). ظاهرة الفساد الاقتصادي وأثرها على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية: في ضوء مؤشرات منظمة الشفافية العالمية. مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة, 1(26), 7. https://doi.org/10.58963/qausrj.v1i26.162

جهة الاتصال الرئيسية:
د. عمار رياض المومني
تلفون: +962790382652
البريد الالكتروني:momani_ammar@yahoo.com
بريد النشر: info@qau.edu.ye

الجهات / المؤسسات:
انتماء الباحث: مكتب الإصلاح الاسري
جهة التمويل: لا يوجد.

مجال البحث / الاختصاص:
الاقتصاد والمصارف الاسلامية.

رمز الاستجابة السريعة:
امسح الكود لزيارة موقع المجلة
Scan QR code to visit this journal on your mobile device.

الملخص:

لتحقيق أهداف الدراسة تم بناء واستخدام نموذج قياسي يربط العلاقة بين النمو الاقتصادي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي من ضمنها متغير مدركات الفساد في الدول الاسلامية، كما تم تقدير للنموذج بطريقة المربعات الصغرى باستخدام بيانات مقطعية للدول الاسلامية للعام 2014.

وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ان الفساد موجود في كافة المجتمعات مع تباين واضح بين الدول المتقدمة والاسلامية، والاسلام قدم من الآليات والأدوات ما يكفل تجنبه، كما بينت النتائج وجود أثر سلبي بدلالة احصائية مقبولة للفساد على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية.

كما اوصت الدراسة الى ضرورة اصلاح المنظومة الأخلاقية والقيمية، والعمل بمبدأ الشفافية وتفعيل كافة اليات حماية المال في المنظور القانوني والاداري الاسلامي.

الكلمات المفتاحية:
الفساد الاقتصادي، مؤشر مدركات الفساد، النمو الاقتصادي، منظمة الشفافية الدولية، النموذج القياسي

ROR: 03ygqq617
ISSN : 2226 - 5759

Translation:

The Phenomenon of economic Corruption and its Impact on Economic Growth in Islamic Countries

(in the Light of Transparency International Indicators)

Dr. Ammar Al-Momani

Secretary of the Family Reform Office, Chief Justice Department, Jordan

Abstract:

The study aimed to Corruption Perceptions prepared by Transparency International Agency, and to the concept of corruption in the Quran and Sunnah and the tools and mechanisms to avoid and reduce public Corruption. Also, it aimed to study the reality of corruption in Islamic countries, and measuring the impact of corruption on economic growth in these countries.

To achieve the objectives of the study, the corruption perceptions index in both Islamic and developed nations has been presented and analyzed. An econometric model linking the corruption index and other independent variables to economic growth has been introduced. The model has been estimated by the ordinary least squares technique using cross sectional data of Islamic states for year 2014.

The study concluded that corruption exists in all societies with a clear contrast between the developed and the Muslim countries, and Islam has the proper mechanisms and tools that ensure the avoidance and reduction of corruption, also, the results show the existence of a statistically significant negative impact of corruption on economic growth in Muslim countries.

Also, the study provides a series of recommendations, including the need to repair the moral and value system, and operate on the principle of transparency and activate all mechanisms in Islam to protect money from legal and administrative perspective.

Keywords:

Economic Corruption, Corruption Perception Index, Economic Growth, International Transparency Agency, Islamic Economics.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيد الخلق وامام المرسلين وعلى أله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

لقد أضحى الفساد مشكلة حقيقية متطورة تواجه النظم الديمقراطية والديكتاتورية والنظم الاقتصادية جميعها الرأسمالية والاشتراكية والمختلطة. وتشير بعض التقديرات ان العالم يتحمل ما نسبته 4% من انتاجه ككلف للفساد الإداري والاقتصادي. ولعل ما نشر مؤخرا من وثائق بنما يؤكد ضخامة حجم الفساد في العالم وتورط ليس فقط موظفي القطاع العام او الخاص فيه لا بل اسماء بارزة وقيادية في العالم. وقد أسهمت التغيرات الاقتصادية وما شهده العالم من عولمة وإصلاحات سياسية في كشف جوانب عديدة للفساد وايجاد حركة مناهضة له في كافة انحاء العالم.

لقد افاق العالم على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008م، وكان لها ما كان من أثار سلبية مدمرة على الاقتصاد العالمي، وقد أسهب علماء الاقتصاد والمال في تحري اسبابها ولعل من اهم ما تم التطرق اليه الفساد الاقتصادي وغياب منظومة القيم والأخلاق. كما شهدت العديد من الدول العربية ما سمي بالربيع العربي حيث كشفت الدراسات ان للفساد بصوره المختلفة دور هام في تأجيج الثورات وتدمير المجتمعات، وهو بحق عقبة كأداء أمام التنمية المستدامة، كما ان آثاره والياته ومضاعفاته تؤثر في بنية المجتمع وقيمه في الوقت الذي يعيق التنمية ويقوض الشرعية السياسية ويهمش الغالبية ويقصيها ناهيك عن آثاره السلبية على الفقر والبطالة والاستقرار الاجتماعي والسياسي.

أهمية الدراسة

يعد الفساد الاقتصادي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية منها لما له من تأثير كبير على عملية البناء والتنمية الاقتصادية. وقد لاقت هذه المشكلة موضع اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين، وعليه فإن اهمية الدراسة تكمن في اهمية الموضوع الذي تناقشه لتقصي أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية من خلال توظيف أحد النماذج الاحصائية القياسية كمحاولة لإثبات او رفض ما تذهب اليه النظرية الاقتصادية.

مشكلة الدراسة

لقد تناولت دراسات عديده علاقة الفساد بالنمو الاقتصادي، واكدت نتائجها بأن الفساد الذي يشوب الكثير من الممارسات الحكومية هو عامل رئيس في تردي الاداء الاقتصادي في العديد من الدول المتقدمة منها والنامية. ان الدين الاسلامي يحارب الفساد بكافة اشكاله وصورة، ومن المأمول ان تكون مؤشرات الفساد في الدول الاسلامية مقارنه بغيرها من الدول في حدودها الدنيا والا تشكل عائقا أمام الاداء الاقتصادي فيها. وحيث ان الدول الاسلامية لم تحظى بدراسة مستقلة فجاءت هذه الدراسة لتجيب عن السؤال الرئيس الآتي:

ما هي اثار الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية؟

أهداف الدراسة

دراسة وتحليل أثر الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية.

التوصل الى أبرز النتائج التي من خلالها يتم صياغة التوصيات التي يكون لها الأثر الايجابي في حل المشكلة.

الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات والمقالات العربية التي تناولت الفساد الاقتصادي من منظور اسلامي، من حيث المفهوم والأسباب والآثار وطرق المعالجة اسلاميا، كما يوجد العديد من الدراسات الأجنبية التي بجملها حاولت استقصاء أثر الفساد على النمو الاقتصادي، وعليه فقد تم تقسيم الدراسات السابقة الى قسمين: الدراسات العربية والدراسات الأجنبية.

أولا: الدراسات العربية

بداية اود الاشارة الى ان هناك تقاطع كبير في هذه الدراسات كونها دراسات وصفية تناقش موضوعات متشابهة لحد كبير، فعلى سبيل المثال، قام الباحث عمر محمد عبد الحليم 2000، المرجع [1] في تبيان الاجراءات العملية الإسلامية لعلاج الفساد، حيث تم التركيز على جوانب رئيسية: المفاهيم الاسلامية حول مشكلة الفساد، والاجراءات الوقائية من الفساد، والاجراءات العلاجية للفساد الاقتصادي في الاسلام.

اما الجابري 2002، المرجع [2] فقد تحدث عن الفساد الاقتصادي: أشكاله وأسبابه واثاره، حيث تناول الباحث جملة من الموضوعات وركز على انواع الفساد وبالذات الفساد المنظم، كما ركز على الإجراءات الوقائية والعلاجية لمكافحة الفساد في الاسلام، وفي جزئية من الدراسة تحدث عن الأثار الاقتصادية الكلية التي يحدثها الفساد.

وفي مقالة لأبي حمود 2002، المرجع [3] عن الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية ، تناول الباحث ظاهرة الفساد في المجتمعات الحديثة والأشكال التي تتخذها هذه الظاهرة، كما ركزت المقالة على الفساد ومفهومه ومستوياته وبيان اثاره وانعكاساته السلبية على مسار التنمية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تناول الباحث خميس 2003، المرجع[4] مكافحة الفساد من منظور اسلامي ، وما عرضه يتماثل لحد كبير مع ما جاء في دراسة عمر والجابري، حيث قام الباحث بالحديث عن مفهوم الفساد وأنواعه وأسبابه والأحكام المترتبة عليه، اضافة الى موقف الشريعة الاسلامية من الفساد والمفسدين.

واخيرا قام الباحث بلغرسة 2014، المرجع [5] في عرض مفهوم الفساد الاقتصادي واثاره المتوقعة على التنمية والعدالة الاجتماعية في الجزائر، حيث استعرض الباحث الجانب النظري والتحليلي للدراسة وتطرق الى تعريف الفساد وأنواعه واسبابه واهم الوسائل المتاحة التي يمكن استخدامها للقضاء على ظاهرة الفساد كما بين المواطن التي يكثر بسببها الفساد وكيفية علاجها.

ثانياً: الدراسات الاجنبية

قام الباحثان شليفر وفيينشي (Shelifer and Vishny) عام (1993)، المرجع [6] بدراسة ناقشت فكرتين أساسيتين عن الفساد وعلاقته بالتنمية، الأولى وتتعلق بهيكلة المؤسسات الحكومية ودورها في تحديد الفساد، اذ بينت الدراسة ان الحكومات الضعيفة لا تراقب مؤسساتها وبالتالي استفحال الفساد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ويرفع من مستويات الفقر. اما الفكرة الثانية فقد اشارت الى عدم قانونية الفساد وممارسته بطريقة سرية تخلق تشوهات أكثر تكلفة من الضريبة، ولذلك فالفساد في الدول النامية مكلف ويعيق التنمية.

وفي عام 1995، وبدراسة للباحث مورو (Mauro)، المرجع [7] قام بتحليل بعض صور الفساد وعدم الاستقرار في بعض الدول، وبعد تحليل البيانات ل (65) بلد للفترة 1980-1983م، عن الفساد والنمو الاقتصادي، وجد ان الفساد يقلل من الاستثمار وبالتالي يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي.

وفي دراسة للباحث تانزي (Tanzi) عام (1997)، المرجع [8] هدفت الى استقصاء أثر الفساد على الاستثمار العام والنمو الاقتصادي باستخدام بعض العلاقات الاحصائية وبيانات عن (68) بلدا للفترة 1980-1983، وقد اكدت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين كل من مؤشر الفساد والاستثمار العام والنمو الاقتصادي. وقد عزى الباحث هذه النتائج الى مساهمة الفساد في رفع كلفة الاستثمار العام في الخدمات والبنية الأساسية والتقليل من نوعيتها اضافة لمساهمته في خفض الايرادات الحكومية.

كما قام الباحث شان جين وي (Shan Jin Wei) عام (1997)، المرجع [9] بدراسة حاول فيها تقصي أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث درس عينة تتألف من (14) بلدا مصدرا للاستثمارات و (45) مستقبلا لها خلال الفترة 1990-1991، وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين الفساد وحجم الاستثمارات الاجنبية.

وفي عام (2000) أجرى الباحث باك هونج مو (Pak Hung Mo) ، المرجع [10] دراسة عن أثر الفساد على النمو الاقتصادي كما تتبع قنوات تأثير الفساد على النمو. حيث قام الباحث في دراسة مقطعية تتألف من (54) دولة نامية ومتقدمة بتقدير بعض النماذج القياسية واكدت نتائجه ان للفساد تأثير سلبي على النمو الاقتصادي لكونه يسهم في تقليص الاستثمار وزيادة عدم الاستقرار في المجتمع.

ومما تقدم يتضح ان الدراسات السابقة بالعربية لم تتطرق الى اي تحليل كمي او اي مقياس من مقاييس الفساد، كما لم تحاول اي منها ابراز أثر الفساد على الاقتصاد. اما الدراسات الأجنبية وبالرغم من اهتمامها في قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادي ومتغيرات اقتصادية اخرى لم تخص اي منها الدول الاسلامية في التحليل، وعليه فالدراسة الحالية تتميز بالتعرف على أثر

الفساد على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية وذلك باستخدام احدى النماذج القياسية وتوظيف البيانات المقطعية المتوافرة عن الدول الاسلامية في عام 2014.

فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على اختبار الفرضيات التالية:

1. للفساد الاقتصادي تأثير سلبي على معدلات النمو الاقتصادية في الدول الإسلامية.
2. في الاقتصاد الإسلامي منظومة من الوسائل والأليات سواء لتجنب الفساد او مواجهته حالة وجوده أشمل وانجح مما هو متاح في النظم الوضعية.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري بالاعتماد على الأدبيات المتوفرة بهذا الخصوص. كما تعتمد على المنهج الكمي في الجانب التطبيقي حيث سيتم توظيف وتقدير وتفسير ومناقشة نتائج النموذج القياسي المستخدم لمعرفة أثر الفساد على النمو الاقتصادي.

مصادر البيانات

سيكون أهم المصادر هي نشرات صندوق النقد الدولي المختلفة اضافة الى ما هو متاح على موقع منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي والأمم المتحدة.

حدود الدراسة

إدراكاً لأهداف الدراسة فإنها ستركز على الفساد الاقتصادي في القطاع العام وذلك لعدم وجود مقياس للفساد في القطاعين، كما انها ستدخل في التحليل الاحصائي الدول الاسلامية المذكورة أدناه والتي يتوفر عنها البيانات ، (قطر، ماليزيا، البحرين، الأردن، السعودية، عمان، الكويت، الجزائر، تونس، مصر، لبنان، اليمن، ليبيا، افغانستان، السودان، أوزبكستان، طاجكستان، أوغندا، ، إيران، الكاميرون، كازاخستان، أذربيجان، موريتانيا، الإمارات،، موزمبيق، مالي، ألبانيا، أندونيسيا، جيبوتي, الغابون, بوركينا فاسو, السنيغال، بنين، بنغلادش، غينيا، غينيا بياسو، تشاد، المغرب، وتركيا) . وحيث ان البيانات تارة تتوافر عن بعض الدول وتارة لا تتواجد تم اختيار عام 2014 لاستخدامه في التحليل.

النموذج القياسي

لمعرفة أثر الفساد على النمو الاقتصادي، تم توظيف نماذج احصائية قياسية منها ما هو بسيط من حيث متغيراته ومنها ما هو أكثر تعقيدا وشمولية، ولتحري أثر الفساد وظفت بعض الدراسات ما يسمى بالدراسات المقطعية اي بتوظيف البيانات الخاصة بمجموعة الدول المدروسة في سنة محددة، والبعض الآخر وكون عينة الدراسة صغيرة وظف البيانات المقطعية- الزمنية، بمعنى يوظف البيانات الخاصة بعينة الدراسة لسنوات محدودة متتابعة.

ولمعرفة أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية، قام الباحث بتوظيف احدى النماذج المستخدمة في دراسات سابقة مع تعديل طفيف عليه وذلك لسهولته من ناحية ولتوافر البيانات المتعلقة بمتغيراته في معظم الدول الاسلامية.

لقد استخدم الباحث(Pak Hung Mo) [10] دالة الانتاج التقليدية التي تربط حجم الانتاج بالمدخلات الانتاجية:

معادلة (1): دالة الانتاج التقليدية التي تربط حجم الانتاج بالمدخلات الانتاجية

$$Y=f(K, L)$$

حيث Y ترمز الى الناتج المحلي الاجمالي، وK الى راس المال، وL الى قوة العمل.

معادلة (2): دالة الانتاج التقليدية التي تربط حجم الانتاج بالمدخلات

$$dY= fkdK+ fl\ dL$$

حيث الجانب الأيسر يعني اجمالي التغير في الانتاج، وfk الى النتاج الحدي لراس المال، وdK الى تغير رأس المال، وfl الى الناتج الحدي للعمل، وdL الى تغير العمل. وبعد بعض المعالجات الرياضية يمكن اعادة صياغة النموذج على النحو الآتي:

إعادة صياغة وتمهيد للمعادلة رقم (3)

$$Yg=f(I/Y, dLL)$$

حيث Yg تشير الى معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، وI/Y الى نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي، وdLL الى معدل النمو في قوة العمل.

والنمو في الانتاج قد يؤثر فيه متغيرات غير تلك الواردة في النموذج اعلاه، فيمكن تضمين دالة الانتاج لها، وعليه فقد تم اضافة متغير مؤشر الفساد للدالة (CO) بحيث تصبح بصورتها النهائية:

معادلة (3): دالة الإنتاج بعد إضافة متغير مؤشر الفساد

$$Yg=f(I/Y, dLL, CO)$$

ولغايات تقدير الدالة اعلاه يمكن صياغتها على النحو الآتي:

معادلة (4): غايات تقدير دالة الإنتاج بعد إضافة متغير مؤشر الفساد

$$Yg= b0+ b1I/Y+b2\ dLL+b3CO+e$$

حيث (b0) يشير الى الثابت (أي قيمة Yg عندما تكون قيم المتغيرات الثلاثة مساوية للصفر)، و (b1) الى تأثير المتغير I/Y على معدل النمو، و (b2) الى أثر معدل نمو القوى العاملة على النمو في الانتاج، و (b3) الى أثر مؤشر الفساد على الناتج المحلي. وحيث ان المتغيرات الثلاثة مجتمعة قد لا تفسر كافة التغيرات التي تحدث للمتغير التابع فعادة يضاف للمعادلة رمز e ليشير الى أثر المتغيرات غير المضمنة في النموذج وليميز الدالة الاحصائية عن الرياضية التي لا يظهر فيها هذا الرمز.

تقدير النموذج القياسي

باستثناء **بيانات مؤشر الفساد**، فان كافة بيانات الدراسة قد تم الحصول عليها من النشرات الاحصائية لصندوق النقد الدولي. وحيث ان بعض البيانات مفقودة عن بعض الدول فان عينة الدراسة قد استقرت على اربعين (40) دولة اسلامية لعام 2014.بالنسبة لمؤشر الفساد للدول الاسلامية فقد تم الحصول على بياناته من نشرات منظمة الشفافية الدولية. وحيث ان معلومات القوى العاملة في الدول الاسلامية غير متوافرة لعينة الدراسة فقد تم استخدام معدل النمو السكاني (Popg) كمؤشر بديل للنمو السكاني.

يوضح الجدول رقم معاملات ارتباط المتغيرات بعضها ببعض (قيمة عددية تقيس قوة ارتباط بين متغيرين)، وبعض السمات الاحصائية للمتغيرات وبالذات الوسط الحسابي (مجموع قيم المشاهدات على عددها)، والانحراف المعياري (وهو الجذر التربيعي للتباين، والتباين عبارة عن معدل مربعات انحرافات القيم عن الوسط الحسابي).

جدول (1): معاملات الارتباط والاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	Yg	I/Y	Popg	Corrup
Yg	1			
I/Y	.45	1		
Popg	.38	-.41	1	
Corrup	-.22	-.52	-.56	1
الوسط الحسابي Mean	2.67	20.45	1.3	23
الانحراف المعياري (SD)	008	6.3	1.41	.15

ويتضح من الجدول اعلاه اتجاه وقوة الارتباط، حيث اعلى درجة له تكون واحد صحيح وأقلها صفر. فارتباط المتغير مع نفسه يكون دائما واحد، والاشارة توضح اتجاه الارتباط. وعادة معاملات الارتباط لا تعكس علاقة سببية ولا تفسرها، بل تبين مدى وقوة الارتباط بينهما واتجاهه.

ولمعرفة أثر كل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة وبالذات أثر الفساد على النمو تم تقدير الدالة رقم (4) باستخدام طريقة احصائية معروفة تسمى طريقة المربعات الصغرى وهي من الطرق السهلة والمتاحة وموجودة في البرمجيات الاحصائية التي تستخدم لتقدير العلاقات بين المتغيرات التابعة والمستقلة. وفكرة هذه الطريقة تقوم على تقليل مربعات الأخطاء بين القيم الفعلية للمتغير التابع والقيم المقدرة لها بعد تقدير العلاقة بينه وبين المتغيرات المستقلة.

بعد تقدير الدالة بطريقة المربعات الصغرى جاءت النتائج على النحو الآتي:

معادلة (5): نتائج تقدير الدالة بطريقة المربعات الصغرى

$$Yg= .24 +12.2\ I/Y+.08\ Popg+.36Co$$

$$T \quad (2.2)^* \quad (.26) \quad (1.8)^{**}$$

$$R^2 =.33 \quad N=40$$

حيث (t) تشير الى القيمة التائية لكل معلمة ووجود اشارة النجمة تعني وجود دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%) والنجمتان الى مستوى

معنوية (10%)، اما (R^2) فيشير الى ما يسمى عامل التحديد، حيث يبين القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة للتغير الذي يحصل للمتغير التابع، اما (N) فتشير الى عدد المشاهدات التي تم استخدامها.

وكما تشير النتائج ان للاستثمار تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي، اما السكان فتأثيره ايجابيا ولكن تنقصه الدلالة الاحصائية، اما مؤشر الفساد فتأثيره سلبيا على النمو الاقتصادي وله دلاله احصائية عند مستوى معنوية (10%)، اي كلم ازداد الفساد (اتجه نحو الصفر) كلما انخفض معدل النمو الاقتصادي. وهذا يتفق مع الإطار النظري، حيث ان الفساد قد يقلص الانفاق على البنية التحتية ويرفع من كلفها ويقلل من نوعيتها، كما انه يلحق الأذى بتوزيع الانفاق ويعرقل النمو ويكرس عدم المساواة. وتنسجم هذه النتائج مع نتائج دراسات سابقة مثل دراسة Pak, 2000 ، المرجع [10] ودراسة Eatzaz et al., 2012 ، المرجع [11].

النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج

1- تعد ظاهرة الفساد من الظواهر المركبة التي تختلط فيها الأبعاد الاقتصادية والسياسية والادارية والاجتماعية وتتجلى بممارسات متنوعة ساعد على ظهورها وانتشار ممارساتها العديد من الأسباب.

2- لا يخلو اي مجتمع من الفساد فهو مفهوم نسبي يضعف حالة وجود منظومة الاخلاق والقيم وتطبيق الاجراءات القانونية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ويزداد بغياب ذلك.

3- مؤشر مدركات الفساد الذي يصدر عن منظمة الشفافية العالمية يهتم بالفساد الموجود بالقطاع العام ولا يعني ذلك ابتعاد القطاع الخاص عن ممارسات الفساد بصوره واشكاله المختلفة. وقد اكدت البيانات الخاصة فيه ان الفساد موجود في الدول المتقدمة كما هو في الدول الاسلامية، ولكن حدته اعلى في معظم الدول الاسلامية مقارنة للمتقدمة.

4- للفساد اثر سلبي على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية مما يؤكد اثره الكبير في اضعاف الاستثمار وإيجاد التشوهات في جانب الايرادات والنفقات الحكومية، وقد اشارت نتائج الدراسة الى ان ارتفاع مؤشر الفساد بمقدار درجة تقلل من النمو الاقتصادي ما نسبته 36%.

ثانياً: التوصيات

1- تفعيل اليات حماية المال التي أكد عليها الاسلام ومنها: الرقابة والمحاسبة، تطبيق معيار الكفاية في اختيار الموظفين وعدالة الاجور وإحصاء الثروة قبل تولي المناصب وتفعيل اجهزة حماية المال العام كديوان الحسبة والمظالم.

2- تبسيط بيئة الاعمال وبما يكفل القضاء او الحد من فرص دفع الرشاوى وقبول الهدايا والهبات.

3- ايجاد اجراءات واضحة ومسآلة صارمة تحكم عملية تخصيص واستخدام الاموال.

4- ضرورة اصدار دليل للحوكمة في القطاع العام، بحيث يسهم في تعزيز تحقيق النزاهة والشفافية والعدالة.

5- ولتدعيم حوكمة القطاع العام لا بد من تطبيق معايير المحاسبة الاسلامية ان وجدت او على الأقل معايير المحاسبة الدولية.

6- تفعيل دور السلطة القضائية، ودعم صلاحياتها، ومنحها الصلاحيات الكاملة لإنزال العقوبات بكافة من يثبت تورطه بالفساد.

7- انشاء نظام رقابي فعال مستقل مهمته الاشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من قبل كبار المسؤولين وكافة العاملين في الوزارات والمؤسسات.

8- العمل على اصلاح الدمار الهائل في المنظومة الاخلاقية والقيمة بمشاركة الاسرة والمدرسة والمسجد وكافة مؤسسات المجتمع.

المراجع

[1] ع. محمد عبد الحليم, "الإجراءات العملية الإسلامية لعلاج الفساد الاقتصادي," الفساد الاقتصادي : الواقع المعاصر و العلاج الإسلامي : ندوة أقامها مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة القاهرة، 22-23 مارس 200.

[2] ا.ع. ب. حاسن, الفساد الاقتصادي أنواعه . أسبابه . آثاره وعلاجه (no. 021). جامعة الازهر - مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي, 2003.

[3] أ. ح. حسن, الفساد ومنعكساته الإقتصادية والإجتماعية (no. 001). جامعة دمشق, 2002.

[4] خ. عبدالحق, "مكافحة الفساد من منظور إسلامي," presented at the المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد, 2003.

[5] ع. ا. ب. ع. ا. بلغرسة, "الفساد الاقتصادي في الجزائر و تأثيراته على التنمية و العدالة الاجتماعية," 2014.

[6] A. Shleifer and R. W. Vishny, "Corruption," The Quarterly Journal of Economics, vol. 108, no. 3, pp. 599-617, 1993, doi: 10.2307/2118402.

[7] P. Mauro, "Corruption and Growth," The Quarterly Journal of Economics, vol. 110, no. 3, pp. 681-712, 1995, doi: 10.2307/2946696.

[8] V. L. Tanzi and H. R. Davoodi, "Corruption, Public Investment, and Growth," International Monetary Fund (IMF) Research Paper Series, 1997.

[9] S.-J. Wei, "How Taxing is Corruption on International Investors?," National Bureau of Economic Research Working Paper Series, vol. No. 6030, 1997, doi: 10.3386/w6030.

[10] P. H. Mo, "Corruption and Economic Growth," Journal of Comparative Economics, vol. 29, no. 1, pp. 66-79, 2001/03/01/ 2001,
doi: https://doi.org/10.1006/jcec.2000.1703.

[11] E. Ahmad, M. A. Ullah, and M. I. Arfeen, "DOES CORRUPTION AFFECT ECONOMIC GROWTH," Latin American Journal of Economics: formerly Cuadernos de Economía, vol. 49, pp. 277-305, 2012.

الفهرسة والملاحق

فهرس المحتويات

Abtract: 2
مقدمة 2
أهمية الدراسة 2
مشكلة الدراسة 2
أهداف الدراسة 3
الدراسات السابقة 3
أولا: الدراسات العربية 3
ثانياً: الدراسات الاجنبية 3
فرضيات الدراسة 4
منهج الدراسة 4
مصادر البيانات 4
حدود الدراسة 4
النموذج القياسي 4
تقدير النموذج القياسي 5
النتائج والتوصيات 6
اولاً: النتائج 6
ثانياً: التوصيات 6
المراجع 6
فهرس المحتويات 7

فهرس المعادلات

معادلة (1): دالة الانتاج التقليدية التي تربط حجم الانتاج بالمدخلات الانتاجية _____ 4
معادلة (2): دالة الانتاج التقليدية التي تربط حجم الانتاج بالمدخلات _ 4
معادلة (3): دالة الإنتاج بعد إضافة متغير مؤشر الفساد_____ 5
معادلة (4): غايات تقدير دالة الإنتاج بعد إضافة متغير مؤشر الفساد __ 5
معادلة (5): نتائج تقدير الدالة بطريقة المربعات الصغرى _____ 5

فهرس الجداول

جدول (1): معاملات الارتباط والاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة_ 5